بيروت تمضي على أعصابها وسط التشنّج والإشاعات

جنبلاط «المحاصَر» أعلن انضمامه إلى سورية و«حزب الله» في معركة الحكومة

| بيروت - «الراي» |

هل تجرّع الزعيم الدرزي وليد جنبلاط «الكأس المرّة» بإقصاء «حليفه الافتراضي» رئيس حكومة تصريف الاعمال في لبنان سعد الحريري عن السلطة، بعدما اعلن وقوفه الى جانب سورية و«حزب الله» في معركة رئاسة الحكومة، عشية الاستشارات النيابية الملزمة لتسمية الرئيس المكلف، المقررة الاثنين والثلاثاء المقبلين؟

سؤال ضج في بيروت مع إعلان جنبلاط ما يوحي بتأمين الاصوات الكافية لوصول مرشح سورية وحلفائها الى رئاسة الحكومة في بيروت (عمر كرامي)، وهو ما يعني اذا صحت هذه التقديرات ان لبنان امام تحول «استراتيجي» يطول التوازنات الداخلية وموقعه الاقليمي، رغم المصير «الغامض» الذي سيحكم التطورات اللاحقة في بيروت «المرتابة» من المستقبل.

ولفت ان جنبلاط الذي كانت تحاصره العدسات لم يكشف بوضوح عن عدد نواب «اللقاء الديموقراطي» الذي يتزعمه، والذين سيجيّرهم لمصلحة مرشح المعارضة، اذ اوحى بأن حزبه سيقف الى جانب سورية والمقاومة، ما يعني منح فريق «8 مارس» اربعة اصوات اكيدة من اصل 11 صوتاً هم عدد نواب كتلته، ومن دون ان يتضح اذا كانت الضغوط التي تعرض لها الزعيم الدرزي حملته على ضمان الاصوات السبعة الضرورية لـ «قلب الطاولة» وإمرار مرشح «حزب الله» وحلفائه.

وفي تبريره لـ «الأسباب الموجبة» التي املت عليه هذا الخيار قدم جنبلاط حيثيات راوحت بين واقع «المحكمة الدولية المسيّسة»، والوقائع المتصلة بالمسعى السوري . السعودي و«البنود المصدقة» المتعلقة بالمحكمة الدولية (نزع الشرعية عنها)، وصولاً الى المأزق الخطر الذي تعيشه البلاد.

وكانت بيروت أمضت ايامها الاخيرة تراقب حركة جنبلاط «النحيل»، الذي لم يمت احد من افراد عائلته على فراشه. وبدا ان الزعيم الدرزي، الذي تأبط يوماً ذراع رفيق الحريري لـ «معاندة» سورية، فهم الرسالة «المزدوجة» من «حزب الله» الذي توعده بـ «الإطباق» على معقله في الجبل، ومن سورية التي ابلغت الى وزيره غازي العريضي انه «إما عمر كرامي وإما الفوضى».

احد في بيروت لم يحسد جنبلاط على «الليل الطويل» الذي امضاه «يفرك يديه»، فهو غير قادر على «غسل يديه» من الخيار الاكثر «مأسوية» في حياته بعدما وضع امام «معادلة مفجعة»، إما ان ينجو مع البلاد من خطر التفجير، وإما ان يطلق «رصاصة الرحمة» على سعد الحريري، الذي سمع جنبلاط صدى صوته يقول «إنهم يريدون اغتيالي سياسياً».

وقال جنبلاط في مؤتمره الصحافي الذي رفض فيه الردّ على اي سؤال: «مع وصول البلاد الى مفترق ومنعطف خطير، وبعدما أخذت المحكمة الدولية بعدا سياسيا بامتياز صار يهدد الوحدة الوطنية والأمن القومي، وما التسريبات المتنوعة والمتكررة في صحف عربية ودولية إلا لتؤكد هذا البعد السياسي المشبوه. وبعدما تحول مسار هذه المحكمة ليصبح بمثابة أداة تخريب، وقد خرجت عن مسار العدالة لتدخل في بازار السياسة وسوق الابتزاز والابتزاز المضاد، وبما أن المبادرة العربية كانت بنودها واضحة كل الوضوح ولا تحتمل أي مراوغة وتنص على الغاء ارتباط لبنان بالمحكمة من خلال الغاء بروتوكول التعاون ووقف التمويل وسحب القضاة، حاولتُ مع كل القيادات السعي للخروج من المأزق، وفي الوقت الذي جلت فيه على القيادات للاستيضاح حول المبادرة التي كانت بنودها سرية وبقيت نتيجة دقة الظرف السياسي في إطار التشاور الضيق بين الرئيس نبيه بري والسيد حسن نصر الله والرئيس سعد الحريري والملك عبد الله بن عبد العزيز والرئيس بشار الأسد، حدثت الكثير من الوقائع. وبعدما أيّدتُ المبادرة العربية لأنها تشكل حلا للأزمة الراهنة وتأكدتُ من الموافقة عليها من كل الأطراف المعنية، وذهبت للقاء الرئيس الأسد في 14 الجاري، تبلغتُ في الطريق أن دانيال بلمار سيسلم القرار الظني الاثنين على أن يُعلن الثلاثاء رسميا. وأثناء اللقاء الذي كان ممتازاً مع الرئيس الأسد ويهدف الى المزيد من التأكد من المهمة التي القيت على عاتقي في خضم لعبة الامم وتصارب المصالح وتناحر المحاور، اتفقنا على الخروج من الأزمة وتثبيت بنود تلك المبادرة من خلال البيان الوزاري عبر النقاط الآنفة الذكر وهي موجودة ومصدّقة من الرئيس الاسد والسيد نصر الله والرئيس الحريري، إضافة الى نقاط أخرى لم يجر الاسترسال في بحثها آخذين بالاعتبار أن قوى دولية لم تكن لتوافق أو تحبذ أو تقبل بحصول تقارب سوري - سعودي يمكن التوصل من خلاله الى تسوية لبنانية - لبنانية تردع مفاعيل المحكمة وقرارها الظني السري نظريا والمعلن في كل وسائل الإعلام الأمر الذي ضرب كل صدقية المحكمة وأكد أنها مسيسة».

اضاف: «في سياق التخريب على المبادرة العربية، حصل تزامن مريب ومشبوه بين تسليم القرار الظني وموعد الاستشارات النيابية. وبما أن لا قيمة لأي سجال جانبي ولا قيمة للحكم على النيات، وفي ظل هذا الجو المشوب بالحذر والشبهات والخطاب البذيء، وعطفا على موقفي السابق وتشكيكي بصدقية تلك المحكمة، وتأكيدا على تلازم مسار العدالة مع مسار الاستقرار رغم كل الاعتراضات التي واجهتني من سفراء من هنا أو مبعوثين من هناك يريدون للمحكمة الدولية أن تكون أداة اقتصاص وابتزاز، أرى لزاما عليّ ومن موقعي وموقع الحزب وسيرته التاريخة الذي رفض الأحلاف الأجنبية من حلف بغداد مرورا بمواجهة اسرائيل واسقاط اتفاق 17 مايو (1983 بين لبنان واسرائيل) الى معركة سوق الغرب الأولى العام 1989 التي فتحت بوابة العبور الى اتفاق الطائف وصولا الى رفض القرار المشؤوم 1559 والتمسك باتفاق الطائف، أعلن الموقف السياسي المناسب لمواجهة هذه المرحلة وتعقيداتها وحيثياتها مؤكدا ثبات الحزب الى جانب سورية والمقاومة آملاً في أن تأخذ اللعبة الديموقراطية مداها، وأن نبقى رغم الشرخ الذي حدث وسيحدث، متمسكين بالحوار والاحتكام الى المؤسسات والدستور مقدرين ما أعلنه الرئيس الحريري يوم الخميس وفقا للمنطق الديموقراطي الذي تتميز به الحياة السياسية اللبنانية، لأن أي خروج عن هذا المنطق أو لجوء الى الشارع من هنا أو هناك، يزيد التشنج ولا يخدم القضية المركزية في الحفاظ على منجزات المقاومة، آخذين بالاعتبار طموحات اللبنانيين في قيام دولة مستقرة ورافضين كل حملات التشهير والازدراء من أي جهة أتت، ومنبّهين مسبقاً من الممارسات الكيدية التي اعتُمدت سابقاً».

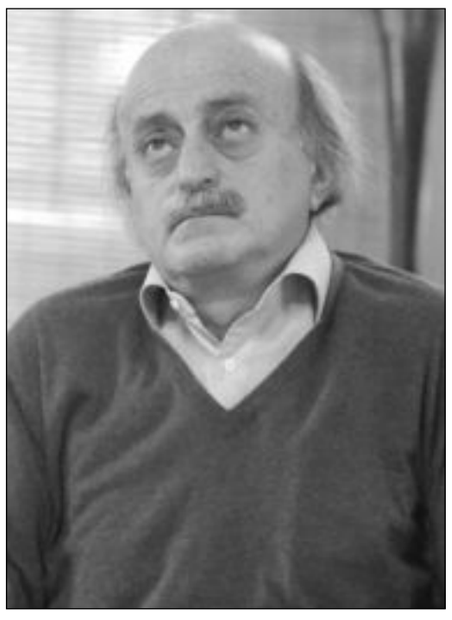

جنبلاط خلال مؤتمره الصحافي امس (رويترز)

وتابع: «إن أي قهر أو قهر مضاد مخالف لأعراف التوافق والتقاليد اللبنانية. وبعيدا عن الحسابات العددية في الاستشارات فان أي محاولة الغاء لطرف آخر لا تولد إلا التشرذم، لذلك من الأفضل أن يفسح المجال لتتفاعل الأمور بشكل هادئ».

وختم: «أقول للتاريخ وكي لا أُحمل فوق طاقتي ومن منطق احترام التقاليد والاعراف اللبنانية وأن اجهاض المبادرة العربية هو الذي أدى لاتخاذي هذا الخيار الذي رغم حساسيته آمل أن يشكل فرصة ومتنفساً لاستعادة الهدوء والاستقرار. وأرفض كلام الرئيس الحريري بأنه مُعرض لاغتيال سياسي، رغم انني أتفهم بعض الجوانب العاطفية، لكن في لبنان أرفض هذا الكلام. وقال أحدهم في المعارضة أن ما قبل القرار شيء وما بعده شيء آخر أرفض أيضا هذا الكلام لان القرار الظني كان معروفاً منذ نشره في «ديرشبيغل».

وكانت بيروت «حبست أنفاسها» منذ ان اعلن الحريري مساء الخميس الماضي في ترشيحه «حتى النهاية» ثم الكشف ان جنبلاط سيعقد مؤتمراً صحافياً قبل ظهر اليوم يحدّد فيه موقفه النهائي و«يشرح» موقعه الجديد والحيثيات التي أملت عليه هذا «الخيار الصعب» والذي اختصرته احدى الصحف القريبة من فريق «8 مارس» بعنوان «الحريري يخرج من الحكم بأصوات جنبلاط».

ومنذ ساعات الصباح الأولى، اتّجهت الأنظار الى 3 مواقع:

* كليمنصو، التي بقيت «عاصمة الحَدَث» رغم اعلان إرجاء المؤتمر الصحافي لجنبلاط من الثانية عشرة ظهراً الى الرابعة والنصف من بعد الظهر. وقد استبق الزعيم الدرزي هذا المؤتمر بترؤس اجتماع لكتلته البرلمانية المؤلفة من 11 نائباً وانضمّ اليهم النائب فادي الهبر (نائب حزب الكتائب) بدأ عند الساعة الثالثة بعد الظهر. وفيما لم يشأ أيّ من النواب التعليق على الموقف الذي سيتخذه في الاستشارات، بدا رئيس «اللقاء الديموقراطي» متفاجئاً بـ «الحشد الإعلامي» الذي تقاطر الى دارته في وقت باكر وقبل اكثر من ساعتين من موعد «آخر الكلام» قبل الاستشارات النيابية. مع الاشارة الى انه اوفد الوزير وائل ابو فاعور قبيل بدء الاجتماع للقاء رئيس البرلمان نبيه بري.

* القصر الجمهوري لرصد اي «إشارة» حول مصير الاستشارات النيابية المقررة الاثنين واذا كانت ستبقى على موعدها بعدما باتت «كفة» مرشح المعارضة هي الراجحة، علماً ان هذه الاستشارات كانت أرجئت الاثنين الماضي تحت وطأة ترجيح عودة الحريري لرئاسة الحكومة بأصوات كتلة جنبلاط كاملة.

وقد بدا امس ان الاستشارات «على موعدها»، في حين لم تحسم دوائر القصر ما تردد عن امكان ان يقوم أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة بيروت للقاء سليمان. كما انشغلت الدوائر السياسية بما تردّد عن زيارة سيقوم بها الرئيس اللبناني لدمشق للقاء الرئيس بشار الاسد، وهو ما لم تنفه اوساط سليمان او تؤكده، مكتفية بالاشارة الى ان الكلام عن مثل هذه القمة مطروح منذ فترة وان تحديد موعدها رهن بالرئيسين اللبناني والسوري.

* السرايا الحكومية، حيث كان الرئيس الحريري ومعه قوى 14 مارس يتعاطون على طريقة «نعمل للبقاء ونتحضّر للمغادرة»، من دون ان تبرز ملامح «استسلام» وتسليم مسبق بما ستحمله الاستشارات، على قاعدة ان «المفاجآت تبقى واردة»، وان «البوانتاج» الاخير الذي جرى خلال اجتماع قادة «14 مارس» في «بيت الوسط» (منزل الحريري) ليل الجمعة أظهر تقدُّم الحريري.

وكان قادة 14 مارس، عقدوا اجتماعاً استثنائياً بعيداً عن الإعلام تداولوا خلاله «في المستجدات السياسية والوطنية والمآل التي بلغتها الجهود العربية والصديقة في شأن تقريب وجهات النظر وحماية متطلبات الاستقرار في لبنان».

ونبهت قيادة قوى الرابع عشر من مارس «جميع اللبنانيين الى المحاولات الجارية لوضع اليد على السلطة السياسية عن طريق الضغط»، مؤكدة «المشاركة بموقف موحد في الاستشارات النيابية المقررة يوم الاثنين يقضي بتسمية الرئيس سعد الحريري لتشكيل الحكومة العتيدة»، ومعلنة ابقاء اجتماعاتها مفتوحة لمواكبة التطورات واتخاذ المواقف في شأنها».

وجاء موقف قوى 14 مارس فيما كانت كل المؤشرات حاسمة الى ان النائب جنبلاط انتقل «الى الضفة الأخرى» في معركة رئاسة الحكومة التي ستجري على قاعدة «كسر عظم» دستوري وسياسي يمكن ان يترتّب عليه مشهد سياسي لم يعرفه لبنان منذ تجربة التمديد للرئيس السابق اميل لحود العام 2004، ويكون معه «تيار المستقبل» وحلفاؤه خارج السلطة للمرة الاولى منذ العام 2005.

وفي حين برزت عملية استنهاض من جانب قوى «14 مارس» لقواعدها لمواكبة مرحلة «الانقلاب ووضع اليد على السلطة بالضغط والترهيب»، كما اعلنت مصادرها مشددة على انها لن تشارك في اي حكومة لا يترأسها الحريري، بدت أطراف 8 مارس ماضية في خيارها «حرق الجسور» مع الحريري جازمة بانه لن يعود الى رئاسة الحكومة وانها ستستمر بعد تسمية الرئيس عمر كرامي في تشكيل حكومة حتى لو رفض «المستقبل» وحلفاؤه الانخراط فيها، ملوّحة بان «اي عملية تشفٍّ سياسي لن تحصل ولكن ستتم محاسبة بعض المرتكبين الكبار»، وملمحة الى انها تملك خريطة عمل شبه منجزة لمسار الحكومة الجديدة، تبدأ بفتح عدد من الملفات القضائية المرتبطة بالاعوام الخمسة الفائتة.

ورغم ان انتقال جنبلاط الى «معسكر» المعارضة «انسجاماً مع الخط السوري» و«تجنباً لفتنة طائفية» أمّن لها أفضلية كبيرة لايصال مرشحها لرئاسة الحكومة، فان دوائرها كانت لا تزال قبيل إطلالة الزعيم الدرزي تشيع انها ستحصل على ما بين 7 وتسعة أصوات من كتلته. علماً ان المعارضة تحتاج الى 8 اصوات لقلب الغالبية النيابية وتسمية كرامي رئيساً مكلفاً، ما يعني ان سبعة اصوات من نواب جنبلاط سيجعلون صوت النائب نقولا فتوش (بات على خلاف مع 14 مارس) ضرورياً، وسط تقارير تحدثت عن امكان النجاح في تحييد أصوات نائبين شماليين من «مستقلّي الغالبية» بما يضمن لـ «8 مارس» غالبية تتجاوز صوتين عما سيحصل عليه الحريري من أصوات (ترجّحها المعارضة بين 61 و 63 صوتاً).

وترافقت «تكويعة» جنبلاط، مع اعلان اوساط 14 مارس ان الأخير ابلغ الى الحريري انه تعرض لتهديد مباشر بأنه في حال تخلف عن اتخاذ القرار المناسب فإن تحركات سيشهدها الجبل (من داخله ومن خارجه) وصولا الى المختارة (مسقطه ومعقله)، وان الرسالة ستكون واضحة وقاسية. وذهبت بعض التقارير الى الاشارة الى ان الزعيم الدرزي تبلّغ شخصياً أن المعارضة حددت الساعة صفر منتصف ليل الخميس - الجمعة لبدء تحركات في الشارع في حال لم تحسم المختارة خيارها في فترة أقصاها أولى ساعات مساء الخميس.

وفيما لفت ما نُقل عن مصادر «تيار المستقبل» من ان «سورية اتخذت قراراً بحكم لبنان كلياً. وهي ترى أن بإمكانها أن تحسم تفويضاً غربياً لحكم لبنان، سواء عبر الأمر الواقع، أو من خلال استدراج القوى الكبرى للتفاوض معها بشأن لبنان»، ردّت مصادر في 8 مارس على ما اعلنه الحريري في رسالته الى اللبنانيين حول وجود مطلب واحد للفريق الآخر عنوانه «لا عودة للحريري الى رئاسة الحكومة»، فاوضحت «ان موقفنا كان واضحاً منذ بداية المسعى، والكلام ذاته سمعه الموفدان القطري والتركي من الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله والعماد ميشال عون، وهو أن الثقة مفقودة نهائياً بالحريري، ولا يمكن الركون إلى تعهده بشأن فك ارتباط لبنان بالمحكمة، مقابل الشروط التي يطالب بتنفيذها»، لافتة إلى «أن من المستحيل القبول بشخص ثبت تورطه في ملف شهود الزور، وأثبتت لجنة المال النيابية تورط فريقه في هدر المال العام».

بعد تأكيد البطريرك تقديم استقالته

الحريري: صفير لم يتردد خلال ربع قرن في اتخاذ مواقف لمصلحة لبنان

| بيروت - «الراي» |

وفي اليوم الثالث على «اول كلام» للبطريرك الماروني الكاردينال مار نصر الله بطرس صفير عن تقديم استقالته الى الفاتيكان على قاعدة «اننا وصلنا الى سن التسعين وبعدها يجب ان نفكر في أبديتنا قبل كل شيء»، ووسط تقارير لم تستبعد امكان ان يبتّ الفاتيكان في الاستقالة الاسبوع المقبل، اعلن رئيس حكومة تصريف الأعمال سعد الحريري أن «القرار الذي اتخذه غبطة البطريرك بالاستقالة من منطلق نظرته لمسؤولياته، يستحق من جميع المخلصين وقفة تأمل تتجاوز مشاعر التقدير والاحترام إلى مسيرة ربع قرن في ظروفٍ غالبها صعب وشائك ولم يتردد معها صفير في اتخاذ الموقف الذي يصب في المصلحة اللبنانية، وقول كلمة الحق والتمسك بالقيم التي تقوم عليها الثوابت اللبنانية».

وجاء موقف الحريري في رسالة لصفير نقلها اليه مستشار رئيس الحكومة داوود الصايغ. وقد شكر البطريرك الحريري «للمواقف المسؤولة التي أطلقها يوم الخميس».

ومعلوم ان صفير (91 عاماً)، والذي يوصف بانه «بطريرك الاستقلال الثاني»، يتولى سدة البطريركية منذ العام 1986 حين انتُخب خلفاً للبطريرك مار انطونيوس بطرس خريش الذي أقعده المرض. وقد رافق محطات مفصلية من تاريخ لبنان منذ إقرار اتفاق الطائف (العام 1989) الذي أمّن له «الغطاء» المسيحي وشكّل «الحمّالة» التي خرج عليها لبنان من «غرفة العناية الفائقة»، اي الحرب الأهلية التي اندلعت فيه العام 1975 وانتهت في 1990 . كما شكّل «رأس حربة» مناهضة الوجود السوري في لبنان و«حجر الأساس» في إطلاق «انتفاضة الاستقلال» التي انفجرت بوجه سورية في 14 مارس 2005 من خلال «النداء الاول» للمطارنة الموارنة في سبتمبر من العام 2000 والذي طالب فيه بانسحاب الجيش السوري من لبنان وفق ما نصّ عليه الطائف، مطلقاً «مثلث» السيادة والحرية والاستقلال»، وصولاً الى إطلاق «لقاء قرنة شهوان» في ابريل العام 2001 الذي اعتُبر بمثابة «مكتبه السياسي» وأتاح فتح «جسر تواصل» مع «الشريك المسلم». بدءاً من الزعيم الدرزي النائب وليد جنبلاط . سرعان ما أنتج مصالحة الجبل في اغسطس 2001 حتى انضمام الرئيس الشهيد رفيق الحريري الى هذا «المناخ» قبيل اغتياله في 14 فبراير 2005 .

كان مقرراً أن يلتقي خلالها ساركوزي

جعجع أرجأ زيارته لباريس «بسبب تطور الأوضاع المقلق» في لبنان

| بيروت - «الراي» |

أعلن رئيس الهيئة التنفيذية لـ «القوات اللبنانية» سمير جعجع إرجاء زيارته الرسمية التي كان من المقرر ان يبدأها غداً لباريس على ان يلتقي خلالها الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي في إطار استكمال الأخير مشاوراته مع القادة اللبنانيين في ما خص الوضع في لبنان والجهود التي تبذلها فرنسا لمعالجة أزمة المحكمة التي سرعان ما انكشفت عن أزمة حكم.

واوضح جعجع في بيان صدر عن مكتبه الإعلامي ان الإرجاء تم «تحت وطأة الظروف المستجدة» في لبنان، و«بالتشاور بين معراب (حيث مقر جعجع) والسفارة الفرنسية في بيروت، بحيث قرر الرأي على تأجيل الزيارة الى وقت يُحدَّد لاحقاً خصوصاً أن تطور الأوضاع المقلق في لبنان يفرض على رئيس الهيئة التنفيذية لـ «القوات» متابعة ما يجرى عن كثب».

وكان برنامج الزيارة يتضمن الى جانب لقاء الرئيس الفرنسي (كان مقرراً الاثنين) اجتماعات اخرى مع رئيس مجلس الشيوخ ووزيرة الخارجية ورئيس واعضاء لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب ومسؤولين فرنسيين آخرين، بالاضافة الى السفراء العرب المعتمدين في باريس.

وشكر رئيس الهيئة التنفيذية في «القوّات اللبنانية» السلطات الفرنسية «على الدعوة وعلى كل التحضيرات التي قامت بها بغية انجاح هذه الزيارة»، واعداً «بتلبية الدعوة مع الوفد المرافق حالما تسمح الظروف بذلك».

سعود الفيصل: تصريحاتي أخرجت عن سياقها والمملكة مستمرة بدعم الغالبية النيابية في لبنان

الرياض - ا ف ب، د ب أ - اكد وزير الخارجية السعودي الامير سعود الفيصل في تصريحات نشرت ليل الخميس - الجمعة، ان المملكة مستمرة بدعم الغالبية النيابية في لبنان، مشيرا الى ان تصريحاته السابقة حول رفع يد الرياض عن وساطتها لا تعني تغييرا في سياستها تجاه بيروت.

واعرب الامير سعود في تصريحاته التي نقلتها «وكالة الانباء السعودية»، عن اسفه «لمحاولات اخراج تصريحه... عن سياقه الصحيح وتقديم تفسيرات مغلوطة بأن هنالك تغييرا في سياسة المملكة تجاه لبنان».

وقال ان «هذا الامر عار عن الصحة وان الذي تغيّر هو وقف الوساطة بين سورية ولبنان وان موقف المملكة سيظل مؤيدا للشرعية اللبنانية باعتباره الاساس لاستقرار لبنان وحفظ امنه وسلامته»،واكد خصوصا «استمرار سياستها (السعودية) بتأييد الغالبية» في لبنان.

وكان وزير الخارجية السعودي اكد في مقابلة مع قناة «العربية» اول من أمس، ان الوضع في لبنان «خطير» مشيرا الى ان المملكة «رفعت يدها» عن الوساطة التي اجرتها مع سورية لحل الازمة في لبنان، وهي تصريحات اثار جدلا في لبنان.

صقر: جنبلاط لم يتخذ موقفا نهائياً من تسمية مرشح لتشكيل الحكومة

| بيروت - «الراي» |

في أول تعليق له على كلام رئيس «اللقاء الديموقراطي» النائب وليد جنبلاط، أعلن النائب عقاب صقر (من كتلة الرئيس سعد الحريري) «ان جنبلاط لم يتخذ موقفاً نهائياً من تسمية مرشح لتشكيل الحكومة الجديدة وترك الباب موارباً، وهو ترك التفاعلات ليعلن الكلمة الاخيرة يوم الاثنين». ولفت صقر الى «اشارة مهمة بكلام جنبلاط برفض إلغاء اي فريق فيما كانت قوى 8 مارس تقول انها تريد منع سعد الحريري من الوصول الى الحكومة».

واعتبر ان «هناك متسعاً من الوقت امام الجميع لإعادة حساباتهم»، مشيرا الى ان «الحريري التزم بكامل المبادرة السعودية . السورية بينما الخلل فيها جاء من الفريق الآخر».

«حزب الله» و«التقدمي» يؤكدان التنسيق وينفيان أي توترات في الجبل

لبنان «علبة إشاعات» والجيش يعزز انتشاره لـ «الطمأنة»

| بيروت - «الراي» |

على وقع تَحوُّل لبنان «علبة إشاعات» طاولت الوضع الأمني لا سيما في بيروت وسط تداوُل الشارع سيناريوات و«مواعيد» عن خطة لـ «حزب الله» لـ «الإطباق» على العاصمة، أعلن الجيش اللبناني انه «في اطار مهمة الحفاظ على الأمن والاستقرار ومكافحة الجرائم المنظمة على انواعها، وسعيا لطمأنة المواطنين في ظل ما يتناقله البعض من إشاعات غير صحيحة، اتخذت وحداتنا المنتشرة في المناطق كافة، ولا تزال، تدابير استثنائية شملت إقامة حواجز ثابتة ومتحركة وتسيير دوريات مؤللة وراجلة، اضافة الى تركيز نقاط رصد ومراقبة».

وكانت الإشاعات تعززت ليل اول من امس قبيل اشاعة مناخ عن ان رئيس حكومة تصريف الأعمال سيعلن سحب ترشحه الى رئاسة الحكومة، وهو ما كان سبقه تعزيز سرية رئاسة الحرس الحكومي قوتها بسريّتين من القوى السيارة، فضلاً عن انتشار قوات كبيرة من الجيش في العاصمة، وعند النقاط الحساسة التي شهدت اشتباكات خلال الاعوام الأربعة الماضية.

وفي سياق متصل، استنكر «الحزب التقدمي الاشتراكي» احداث بلبلة اعلامية وشحن النفوس وتأجيج الشباب في منطقة الجبل». وأكدا رداً على ما يشاع في محطات التلفزيون والإذاعة «ان التنسيق والتواصل بين قيادتي «التقدمي» و«حزب الله» مستمر دون انقطاع، وان الفريقين متفقان على الحفاظ على السلم الأهلي ورفضا كل ما يشاع حول الاستنفار والانتشار المسلح وكل مظاهر التهديد التي تروّج لها الجهات المغرضة».

ويذكر ان تقارير كانت اشارت الى انه «في إطار الضغط» على النائب جنبلاط «لإجباره ونواب كتلته على عدم تسمية الرئيس سعد الحريري لرئاسة الحكومة العتيدة»، شهدت منطقة عاليه تحركات ميدانية ليل الخميس . الجمعة لـ «حزب الله» حيث نشرت مجموعات له بين القماطية وعاليه «كرسالة ميدانية تهويلية على جنبلاط ما دفع بشباب من الحزب «الاشتركي» الى تنفيذ انتشار مضاد». كما تحدثت تقارير أخرى عن قيام «حزب الله» بوقف عمل لجنة الارتباط مع «التقدمي الاشتراكي».

تعزيزات امنية مشددة في وسط بيروت امس (رويترز)

(يقوده النائب وليد جنبلاط) و«حزب الله» التسريبات الاعلامية «التي تصدر كإشاعات مغرضة من هنا وهناك بهدف

قوى الأمن أكدت أنه حادث عرَضي بـ «نيران صديقة»

مقتل أحد حراس المفتي قباني «يُشعل» قلب بيروت ... خوفاً

| بيروت - «الراي» |

لم تكد المعلومات عن مقتل أحد حراس مفتي الجمهورية الشيخ محمد رشيد قباني امام منزله وجرْح مدني (يعمل في دار الإفتاء) ان تنتشر في بيروت التي تعيش «على أعصابها» في هذه الأيام «الصعبة» من تاريخ لبنان السياسي، حتى دبّ الذعر في صفوف المواطنين الذين كانت أرعبتهم «رائحة» تحرُّكٍ في الشارع لَمح «حزب الله»، من خلال «وحدات القمصان السود»، فجر الثلاثاء بامكان ان يقوم به في إطار عملية «الضغط المتدحرجة» لتأمين «المستلزمات السياسية» لإبعاد رئيس حكومة تصريف الأعمال سعد الحريري عن رئاسة الحكومة الجديدة، قبل ان «تخمد» القوى الأمنية الهواجس وتعلن ان ما حصل كان «حادثاً عرَضياً عن طريق الخطأ».

فمع تواتُر المعلومات عن مقتل يوسف شبقلو، تعدّدت السيناريوات «المخيفة» عن ملابسات الحادث المتصل بالمرجعية الدينية للطائفة السنية التي تعيش «صدمة» الترجيحات بان مرجعيتها السياسية الأكثر تمثيلاً (الحريري) لن تعود الى الموقع الذي يعود للطائفة وفق توزيع الرئاسات في لبنان. وبعد شائعات عن ان مقتل شبقلو حصل نتيجة عمل كان يستهدف المفتي قباني، «اشتعلت» حركة الاتصالات الخليوية والـ sms بين المواطنين متناقلة «الخبر المقلق» وناقلة أجواء الخوف التي «تقبض» على بيروت التي تبدو هذه الايام كأنها تستعيد مرحلة اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري الذي تم «تفجيره» لـ «شطبه» من المعادلة السياسية، فيما يشعر البيروتيون بان «التاريخ يعيد نفسه» ولكن هذه المرة من خلال «الاغتيال السياسي» الذي يكاد ان يكون لسان حال أبناء العاصمة. وبعد ساعات قليلة، أوضحت المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي . شعبة العلاقات العامة في بلاغ أصدرته «انه عند الساعة 10:30 من صباح يوم الجمعة، ولدى عودة عناصر المواكبة لسماحة مفتي الجمهورية الشيخ محمد رشيد قباني إلى منزله في محلة عائشة بكار، تقدّموا كالعادة من رئيس المواكبة لتسليم أسلحتهم ووضعها في المستودع، وأثناء ذلك انطلقت طلقات عدة من طريق الخطأ من بندقية أحد العناصر الذي كان يقوم بطلقٍ حيطة قبل تسليم سلاحه».

اضاف البلاغ: «أسفر الحادث عن إصابة أحد العناصر بطلق ناري في صدره وهو المجند يوسف شبقلو من عناصر جهاز أمن الدولة، أدّت إلى وفاته على الفور، كما أصيب الموظف المدني في دار الإفتاء راسم النويري في قدمه إصابة طفيفة واستبقي في المستشفى للمعالجة، وقد وضع القضاء العسكري يده على القضية، حيث باشر تحقيقاته».